# هـــل نـــحـــن الـــعـــرب أُمّـــــــة؟!

وليد خالد أحمد

## ٢-٢

## ثانياً- الحوار مع الذات:

**شخصياً، أرى أن أكبر مشكلة واجهت الحياة العربية المعاصرة بعد فشلها في معالجة مشكلات العقل العربي، كانت في الآلية غير الصائبة التي تعاملت بها معظم الإيديولوجيات في المنطقة العربية مع موضوع الهوية، وبشكل خاص موضوع الحوار مع الذات، فلقد فشلت معظم هذه الإيديولوجيات في مواضع عدة أهمها:-**
**أ- الانفتاح على مجموعة الشعب العربي وبكل عناوينه. فلقد تنافست الإيديولوجيات العربية في توصيف هويات متعددة ومتناقضة ثلمت الهوية العربية في أماكن كثيرة، حيث راح بعضها يتكلم عن حدود قومية لا تتجاوز حدود الشرق الأوسط العربي، وذهبت أخريات لتوسيع الدائرة كثيراً لتشمل جميع الشعوب الإسلامية بتفكير خاطئ يساوي الدين بالقومية ويخرج من الدائرة العربية كل من لا يدين بالإسلام.**

فيما غرقت الايدولوجيا الماركسية في وهم الصراع الطبقي نافية كل الصراعات الباقية، مقسمة الشعب العربي إلى طبقات لا وجود حقيقياً لها، مانحة إحداها فقط شرعية الوجود ونازعة عن الباقيات حق الحياة. بينما انغمست أيديولوجيات أخرى في أعماق التاريخ العربي بعضها يبحث عن أصل العرق العربي وأخرى تبحث في الأصول الفرعونية لمصر والفينيقية للبنان، وهكذا توزعت الهوية العربية بين روافد متعددة ومتباعدة في معظم الأحيان لا يجمعها رافد واحد يهيئ لها الاستقرار والثبات.

ب- التعامل الصحيح مع التاريخ. التعامل الانتقائي مع التاريخ والانغلاق على جزء من الشعب العربي، موضوعان يحيلنا كل منهما إلى الآخر، وبشكل لا يمكن معه إدراج أي منهما سبباً للآخر، فالانغلاق على جزء من الشعب العربي عند بعض الأيديولوجيات العربية سببته القراءة غير الصحيحة للتاريخ، وفي الوقت ذاته دفعت باتجاهه، فنزع العروبة عن التاريخ المصري وإلباسه اللباس الفرعوني قد يكون سببه محاولات بعضهم انتزاع مصر من عروبتها، أو قد تكون عملية الانتزاع هذه نتيجة لقراءة غير صحيحة للتاريخ.

المهم، إن معظم الأيديولوجيات في الوطن العربي قرأت التاريخ العربي بشكل انتقائي، حاولت فيه اختيار اللحظات التاريخية التي تدعم رؤيتها لهوية الجزء الذي تبنته من الشعب العربي، وكان من نتيجة ذلك، أن توزع المواطن العربي بين هويات متعددة تمزقه اختيارات ورغبات ومشاعر وآمال متناقضة لا يستطيع أن يتخلى عن بعضها دون أن يبتر نفسه، ولا ينجح في الجمع بينها لتحقيق صيرورته واستقراره، فهو إرادة منقسمة ورغبة متناقضة تفضيان إلى العجز عن الحركة وتعميق في الصراع الذاتي، وغياب للصورة الأساسية للهوية.

جـ- احتضان ورعاية الثقافة. الأيديولوجيات والسلطات العربية اشتركت في هذا الإهمال، حتى السلطات والأيديولوجيات التي اهتمت بالثقافة العربية وتجديد عمليات المثاقفة فيها، ركزت جهودها على تنمية وتكوين الإطارات الثقافية بشكل أكبر من التركيز على تحسين القدرات الكامنة والروح المبدعة لدى مجموع الشعب العربي، ومما لاشك فيه أن التجزئة قد أسهمت كثيراً في الدفع بهذا الاتجاه، حيث تداخلت سلبياً مع كل أشكال التبادل والاتصال القائمة بين أبناء العروبة على امتداد الوطن الكبير. وكانت نتيجة هذا الإهمال تدميراً فعلياً للهوية الثقافية عند أوسع الكتل الشعبية الموضوعة خارج دائرة الأفكار والمعلومات والمعارف والمحكومة بالانعزال في ثقافة فقيرة لا تمتلك أساليب تجددها، وكان من نتائجها أيضا تطورا متفاوتا للثقافة بين الأقطار العربية المختلفة أسهم في مفاقمة التفاوت الاقتصادي وتبريره بين أبناء هذه الأقطار، وتبرير الاندفاع المتزايد لدى أبناء الأقطار العربية الخليجية في التسليم للحداثة الغربية بلا شروط، توكيداً لهذا التميز الثقافي وتبريراً لتعاظم التفاوت الاقتصادي.

هذه هي الموضوعات الرئيسية التي فشلت معظم الأيديولوجيات في المنطقة العربية في التعامل معها تعاملاً صحيحاً، وكان من نتيجتها تفاقم مشكلة علاقة الإنسان العربي بذاته، وفشله في التوصيف الصحيح والفاعل للهوية التي يحتاج إليها في توفير مُناخ عقلاني يجد فيه معنى لأفعاله وتصرفاته وأفكاره، وكان من نتيجتها كذلك، حرمان الهوية العربية من التطور الطبيعي، فكما اشرنا سابقاً، أن الهوية ليست معطى ثابتاً وجامداً ينبجس بتمامه مرة واحدة في تاريخ جماعة معينة ويستمر على ما هو عليه طالما تستمر الجماعة في الوجود، هناك بالطبع عناصر رئيسية تمثل الإطار الرئيسي الذي تتعين بواسطته الهوية وتستقل عن غيرها من الهويات، ولكن ذلك لا يعدو كونه إطاراً تنمو وتتطور ضمنه الجماعة التي تنتمي إلى تلك الهوية، وضمن هذا الإطار تطمح الجماعة إلى مثلها وترسم لنفسها حدود هويتها ومعالم حاضرها ومستقبلها، وتنشئ مؤسساتها. هذا التطور الطبيعي للهوية العربية هو الذي ارتبك بسبب المشكلات الأيديولوجية في الوطن العربي.

### - كيف نتجاوز هذه المشكلات؟

الجواب سهل قولاً ومعقد فعلاً، ويكمن كما أعتقد شخصياً، في تحول الأيديولوجيات القومية في الوطن العربي من حالة الصراع مع الأيديولوجيات الباقية إلى حالة الاحتواء المتفاعل لها، جامعة بذلك الروافد العديدة المتباعدة التي تؤلفها هذه الأيديولوجيات في مجرى واحد تحقق للعربي وحدة كلية على مستوى الهوية، تجمع داخلها جميع العناصر المشتركة بين هذه الأيديولوجيات. أما لماذا الفكر القومي لا غيره من الأيديولوجيات ؟ فذلك لأن الأيديولوجيات القومية في الوطن العربي تمتلك ثلاثة عناصر تؤهلها لهذا الدور لا تمتلكها أي من الإيديولوجيات الأخرى، هذه العناصر هي: البعد الجغرافي فالأيديولوجيات القومية الوحيدة المانحة لكل أبناء الشعب العربي شرعية انتمائهم للأمة، والبعد التاريخي، فالأيديولوجيات القومية هي الوحيدة من بين الأيديولوجيات الباقية القابلة بكل التاريخ العربي وبكل خصوصياته الوطنية، وأخيراً البعد النضالي.

## ثالثاً – التمفصل مع الآخر

كنت سأهمل هذه الفقرة لو كان العربي غير معرض لتأثيرات الغرب عليه وبأشكال مباشرة وغير مباشرة. فالمشروع الغربي خرج من دائرته الجغرافية ليشمل كل العالم، وبدأ يستوعب بأنظمته وأفكاره كل العالم، بعد أن تجاوز عصره التقني ودخل (عصر ما بعد الحداثة الرقمية...). العصر الذي يحتاج لاجتيازه قدرات كل العالم.

لقد نجحت التقنية في إفشال وتعويق المشاريع الثقافية للأمم المختلفة، وأحلت محلها مشاريع الحصول على السلع والمنتجات والتي غدت اللغة اليومية لفئات رئيسية في معظم مجتمعات العالم، وأصبحت أدوات الاتصال والمشاركة والتفاهم التي تخترق الحدود والهويات التقليدية للمشاريع الثقافية للأمم، وفرضت على هذه الشعوب أطروحات جديدة من الدلالات والقيم مختزلة في شبكة الأنماط التلاؤمية مع فعل التعاطي اليومي مع السلع والمنتجات، فارضة عليها مصيراً واحداً محكوماً بأدوار تبعيات متدرجة تبدأ من الغرب من مستوى تبعيته لاتباع التجديد في أدوات الإنتاج، لتصل في أبعد مجتمع غير غربي إلى تبعية لأتفه حلقة من حلقات الاستهلاك لمنتجات هذه الأدوات بدءاً من موضات الأزياء وصولاً إلى قصات الشعر وصرعات الفنون... فالتقنية لم تعد اختياراً غربياً بل تعدت ذلك لتصبح هوية زاحفة على شعوب العالم بأجمعه، يساعدها في ذلك القبول اللاواعي لهذه الشعوب لها، ومنها شعبنا العربي الذي وجد فيها بعض أبنائه ضالته المنقذة من غياب الحوار الذاتي في صياغة الهوية العربية وضعف آليات التجديد في الثقافة العربية، متغافلين عن حقيقة الهوية التي تحملها هذه التقنية وآلية السيطرة التي تسكن فيها حتى الفكر الغربي نفسه. فداخل هذا الفكر أصبحت كل معرفة لا تترجم إلى معلومة قابلة للتجسيد في جهاز من الأدوات الجديدة، إنما هي جهد عقلاني ضائع. وهكذا دخل الغرب نفسه دائرة الصراع بين أجيال متعددة ومتجددة من الآلات بدلاً من الصراع بين أجيال الأفكار.

إن هوية الحداثة والتكنولوجيا الغربية، التي بدأت بعض المجتمعات العربية وبشكل خاص في منطقة الخليج العربي بتعاطيها، تضع هذه الجماعات في إشكالات مزدوجة قياساً بالإشكال الذي خلفته الهوية التقنية للعالم الغربي، فكما هو معلوم فإن استيراد هذه التقنية بغير استعداد ثقافي وحضاري كاف لخلق حالة من الاغتراب والازدواجية على مستوى الهوية، وهذا ما نلاحظه بشكل واضح في المجتمعات الخليجية. فهذه المجتمعات التي أصبحت تتبارى في الحصول على أحدث أجيال الكمبيوترات ووسائل الاتصال والإعلام والترفيه... ما زالت تمنع المرأة من الترشيح للمجالس النيابية، بل إن بعضها يمنعها من قيادة السيارة، وهكذا تعيش هذه المجتمعات ازدواجاً بين واقع تقني متقدم بالمقاييس الغربية وواقع ثقافي مرتبك غير قادر على استيعاب وهضم وإعادة إنتاج الواقع التقني.

معالجة هذا الوضع لا تتم بالانفصال عن الغرب وغلق الأبواب والنوافذ أمام منتجاته، المادية والفكرية، فالبيوت العربية وهكذا كل بيوت العالم أصبحت بغير أبواب ونوافذ أمام أجهزة اتصالات وبث إذاعي وتلفازي تدخل البيوت عنوة، وشركات ومؤسسات اقتصادية عابرة للقوميات لا تملك الدول إلا التعامل معها، ولكن معالجته تتم بالتمفصل معها، ونقصد بالتمفصل، توصيف الذات وتوصيف الآخر. وهذا يحتاج إلى توصيف جديد للهوية العربية، توصيف شامل يمتلك كل معطيات تاريخه وكل أيديولوجياته، ويجمع كل رغبات أبنائه في الانبعاث وحمل الرسالة.

# العنف ضد المرأة والمواثيق الدولية

إياد مهدي عباس

مازالت مجتمعاتنا تعاني غياب المنظومة القانونية والقيمية التي تحمي المرأة من العنف الذي يمارس ضدها والذي أخذ أشكالا عديدة منها العنف الجسدي والنفسي إلا أنه بجميع إشكاله يعد مناقضا لمفاهيم الحضارة والقيم والإنسانية ومخالفا للتعاليم الدينية والأخلاقية التي جاءت بها جميع الشرائع السماوية منذ بداية الخليقة، بالإضافة الى انه يعد اليوم خرقا للمواثيق الدولية والقرارات الأممية التي يسعى المجتمع الدولي من خلالها الى توفير الحماية للنساء . حيث أعلنت الجمعية العامة يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، ودعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تنظيم أنشطة في ذلك اليوم يهدف إلى زيادة الوعي العام لتلك المشكلة (القرار ٥٤/١٣٤، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩). وقد درج أنصار المرأة على الاحتفال بيوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بوصفه يوماً ضد العنف منذ عام ١٩٨١ ولحد اليوم.

ولابد لنا هنا من الإشارة إلى أهم الأسباب التي تدفع المجتمع لممارسة العنف ضد المرأة ومنها الأسباب الثقافية، حيث يسهم الجهل وعدم معرفة دور المرأة في المجتمع وحقوقها من قبل المرأة نفسها ومن قبل المجتمع أيضا ،في عدم احترام هذه الحقوق من قبل المجتمع وعدم المطالبة بها من قبل المرأة، الأمر الذي يؤدي الى حصول الانتهاكات والتجاوزات على هذه الحقوق.

ويعتقد البعض أن هناك أسبابا أخرى تسهم في استمرار انتهاكات حقوق المرأة ومنها ضعف المنظومة القانونية وعجزها عن حماية الفئات الضعيفة في المجتمع، إضافة إلى عجز المنظومة الاقتصادية في الدولة عن توفير الدعم المادي للمرأة، والذي يوفر لها الاستقلالية المادية والابتعاد عن شبح الحاجة المذلة للرجل وللمجتمع وبالتالي يعطيها حق الاختيار لتعيش حياتها من دون سيطرة الآخرين .

ومن خلال ما تقدم يمكننا أن نعرف العنف بأنه الأخذ بالشدة والقوة، أو هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية او نفسية . وحسب هذا التعريف فإن العنف يشمل السب والشتم والضرب والقتل والاعتداء.... الخ . والذي يأتي من طرف رجل أو مؤسسة أو نظام من أجل إخضاع المرأة والتسلط عليها. وهذا يجعلنا أمام حقيقة مهمة وهي أن البشرية تقدمت نحو التطور العلمي المجرد من القيم الإنسانية التي تعنى بالمحبة والتعايش والتسامح بين البشر لاسيما تلك التي تتعلق بالمرأة التي تمثل جزءاً مهما في المجتمع، فأصبح العنف لغة التخاطب التي يتم استخدامها بين البشر لاسيما مع الفئات الضعيفة في المجتمع، وفي مقدمتها النساء التي تعاني العنف بجميع أنواعه وعلى نطاق واسع شمل جميع المجتمعات والدول حتى المتقدمة منها، حيث تشير الإحصائيات إلى ان ظاهرة العنف لم تستثن أي مجتمع وأي حضارة، حيث نجد أن ٩٥٪ من ضحايا العنف في فرنسا من النساء وأن ٨ نساء من عشر ضحايا العنف في الهند و ٣٠٪ من النساء الأميركيات يتعرضن للعنف الجسدي من قبل أزواجهن و ٦٠٪ من سكان الضفة الغربية وغزة دون ١٩ عاما يتعرضن للتهديد الجسدي واللفظي والمطاردة والتوقيف والاعتقال وأمثلة كثيرة أخرى لا حصر لها . ختاما ونحن نقف أمام ظاهرة العنف ضد المرأة نجد أنها ظاهرة اجتماعية لها أصول تاريخية قديمة تغذت على الجهل والقيم والأعراف الاجتماعية والدينية الخاطئة لذلك نرى بأن من أهم سبل معالجتها هو تثقيف المرأة بصورة خاصة والمجتمع بصورة عامة بحقوق النساء ومحاربة الأفكار البالية التي تحمي وتساعد في استمرار هذا الظلم الذي رافق المرأة منذ عقود طويلة، وعلينا أن نسعى لبناء مجتمعات على أسس حضارية تعتبر الإنسان قيمة إنسانية عليا وتحافظ على كرامته وحقوقه بغض النظر عن الجنس والنوع والعرق .

## كاريكاتير

عادل صبري

# (العدالة) المغربي.. على خطى (النهضة) التونسي

محمد صادق جراد

ويبدو أن فوز حركة النهضة الإسلامية في الانتخابات التونسية كان له اثر كبير في تغيير منحى الناخب العربي في المغرب باتجاه فوز حزب العدالة والتنمية ومن المتوقع أن يكون له الأثر نفسه على خيارات الناخب في الانتخابات المصرية أيضا .

وهنا علينا أن نؤكد حقيقة مهمة جداً وهي أن هذا التقدم لحزب العدالة والتنمية يعزز مخاوف البعض من سيطرة الأحزاب الإسلامية على المشهد السياسي في أكثر من دولة عربية بعد نجاح الثورات التي قام بها الشباب والحركات الشعبية والليبرالية والعلمانية، وتمكنت من خلالها إسقاط الأنظمة الدكتاتورية بينما يرى الكثيرون بأن الأحزاب الإسلامية ستكون الأوفر حظاً في قطف ثمار هذه الثورات لأسباب كثيرة أهمها سيطرة المؤسسة الدينية على الشارع، حيث استطاعت أن تعشش بين ثنايا المجتمع على مدى عقود طويلة مستفيدة من سياسة التهميش التي كان يمارسها النظام الدكتاتوري ضد جميع القوى السياسية الأخرى والحرمان الذي كان يعانيه المواطن العربي .

إضافة إلى أن الأحزاب الإسلامية هي الأكثر تنظيما واستعدادا للدخول في أي انتخابات في ظل الإسراع في مرحلة التحول وضيق الوقت بالنسبة للقوى الليبرالية والعلمانية التي قامت بالثورة حيث لم تتمكن خلال هذه الفترة القصيرة من تنظيم نفسها وعرض برامجها السياسية والاقتصادية على الناخب العربي .

وهذا ما تجلى بوضوح في مسألة التصويت على التعديلات الدستورية في مصر والذي كشف عن اليد الطولى للإخوان المسلمين في إقناع الناخب من خلال استخدام المسجد والدين والخطاب الديني في الوصول إلى الهدف المطلوب .

إضافة إلى أن الأحزاب الإسلامية أصبحت اليوم بديلا للناخب العربي عن الأنظمة الدكتاتورية الحاكمة وأحزابها التي فشلت في تحقيق التنمية الاقتصادية .

الأمر الذي أوصل الناخب الى الرغبة بتجربة الأحزاب الإسلامية التي لم تكن مشاركة في الحكومة سابقا ومعاقبة الأحزاب الأخرى التي لم تحقق أي تقدم للشعب .

وعلينا هنا أن نشرع نوافذ الأسئلة التالية .هل ستحقق الانتخابات في المغرب وتونس ومصر تغييرا في الحكومة وطبيعة النظام الحاكم بقيادة الأحزاب الإسلامية ؟ وهل ستشهد الدول المعنية تغييرا جديا نحو الديمقراطية وتحقق تقدما في الملف الاقتصادي والتنموي لينعكس ايجابيا على حياة المواطن ومستواه المعيشي، أم إننا سنشهد صراعا على السلطة لا يجني منه المواطن العربي سوى التجاذبات والصراعات التي ربما ستنعكس على المجتمع لتتحول الساحة الى صراعات سياسية وطائفية تمثل أجندات خارجية تبحث عن مصالحها في تلك البلدان وتدعم هذه الطائفة أو ذلك الحزب؟

يبدو أن المخاوف من وصول أحزاب إسلامية متطرفة إلى السلطة والتي يشعر بها البعض لم تعد خافية وعبرت عنها أكثر من دولة غربية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية كما ظهرت المخاوف العراقية على لسان رئيس الجمهورية السيد جلال طالباني ومن خلال الموقف الرسمي للعراق المتمثل بالتحفظ على قرارات الجامعة العربية ضد سوريا ، ويبدو أننا ورغم كل ذلك سنعيش حقبة حكم الإسلاميين الذين كانوا نتاج حقبة الاستبداد التي امتدت لعقود طويلة .

وعلينا أن نقول في الختام بأن الأحزاب الإسلامية إذا ما وصلت الى السلطة وأرادت للربيع العربي أن يستمر فعليها أن تلتزم بالقيم الديمقراطية وأن تبتعد عن مفردات التطرف والتعصب ولا بد من تكريس مفاهيم حقوق الإنسان وحماية هذه الحقوق من الانتهاكات لاسيما حقوق المرأة، إضافة إلى تجسيد مفاهيم التعايش السلمي وقبول الآخر . ومن دون هذه القيم والمفاهيم فإننا سنعيش مرحلة صعبة وطويلة لن يتمكن الثوار من تحقيق الديمقراطية من خلالها وربما سنكون بمواجهة حقبة الأحزاب الإسلامية المتطرفة التي ستفصل بين العرب وبين الحلم الديمقراطي .

**في أحد السيناريوهات المتوقعة انطلق حزب العدالة والتنمية الإسلامي في المغرب على خطى حزب النهضة التونسي ليفوز بنسبة كبيرة من المقاعد البرلمانية في الانتخابات المغربية التي كانت نسبة المشاركة فيها بحدود ٤٥٪ التي تعد نسبة جيدة قياسا بالانتخابات السابقة .**